

# تأثير تراجع أسعار النفط على التنمية في الجزائر

## *The impact of the decline of oil prices on development in Algeria*

مفتاح غزال\*

جامعة الجزائر 3، الجزائر

*Meftah.ghezal@univ-alger3.dz*

تاريخ الاستلام: 2020/02/10 تاريخ القبول: 2020/05/31 تاريخ النشر: 2020/06/18

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة تأثير تراجع أسعار النفط على التنمية في الجزائر خلال الفترة 2012-2019، وتداعيات ذلك على جهود الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، ومن خلال تحليل الإشكالية توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أن الاقتصاد الجزائري رهينة لتقلبات أسعار النفط في سوق تشهد عدم الاستقرار، وجاءت عدة توصيات أهمها: إعادة النظر في سياسات التنمية والتمويل المحلي بإعطاء سلطة القرارات للسلطات المحلية بهدف تفعيل التنمية المحلية، وخلق مناطق نشاطات صناعية محلية وتفعيل الجباية المحلية.

الكلمات المفتاحية: تنمية اقتصادية؛ أسعار النفط؛ تمويل التنمية؛ تنمية محلية؛ استثمار.

تصنيف O11:JEL ، Q32

### Abstract:

This study aims to know the impact of the decline in oil prices on development in Algeria during the period 2012-2019, and its implications for Algeria's efforts to achieve sustainable economic development, and through an analysis of the problem the study reached a set of results, the most important of which are: that the Algerian economy is hostage to fluctuations of oil prices in the market Experiencing instability, and several recommendations came up, the most important of which are: Reconsidering local development and financing policies by giving decision-making authority to local authorities in order to activate local development, create local industrial activity areas and activate local collection.

**Keywords:** economic development; Oil prices; Financing for development; Développement local; investment.

**Jel Classification Codes:** O11, Q32.

\* المؤلف المرسل

## مقدمة:

إن افتقار الجزائر للمصادر المتنوعة لتمويل التنمية جعلها تعتمد على الموارد الناتجة عن تصدير المحروقات مصدرا وحيدا لتمويل التنمية الاقتصادية، حيث استخدمت الفوائض المالية المتراكمة والناتجة عن ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية لتطبيق سياسات واستراتيجيات تنمية في شكل برامج متعددة السنوات رافقتها سياسات إصلاحية، بداية مع برنامج الانعاش الاقتصادي (رصدت له 7 مليار دولار)، واتبعته ببرنامج تكميلي لدعم النمو بمبلغ 150 مليار دولار، وكذا برنامج توظيف النمو بـ 286 مليار دولار، لكن تراجع أسعار النفط منذ 2012 سبب تراجع التدفقات المالية وتراجع الموارد المالية المخصصة لمواصلة عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، وهذا ما أدى إلى نتائج سلبية وانعكاسات خطيرة على الاقتصاد الوطني، فأهم عقبة تعيق عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر هي الافتقار إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال المساهمة في تمويل التنمية، وعليه نطرح الإشكال التالي: ماهي تأثيرات تراجع أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟.

والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال المحاور التالية:

- المحور الأول: مساهمة قطاع النفط في تمويل التنمية في الجزائر؛
- المحور الثاني: علاقة موارد النفط بالتنمية في الجزائر؛
- المحور الثالث: الصدمة النفطية وانعكاساتها على تمويل التنمية في الجزائر.

## أولا. مساهمة قطاع النفط في تمويل التنمية في الجزائر:

تعتمد كل الدول الى تلبية الحاجات الانسانية الاقتصادية لمواطنيها من خلال احلال نموذج اقتصادي داخلها باستغلال مواردها الطبيعية وامكانياتها البشرية والمالية والسعي لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، حيث أن التنمية عملية شاملة متكاملة يتوقف نجاحها على ما يقوم به البشر من جهد متعدد الجوانب والأشكال، كما تعتبر الموارد الاقتصادية والمالية من المتطلبات الحيوية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وكل الدول تسعى إلى اكتسابها والسيطرة عليها، حيث أن زيادة المتاح من هذه الموارد وترشيد استخدامه أساس عملية التنمية، وبالنسبة للجزائر ترتبط دراسة عملية التنمية الاقتصادية بأسعار النفط والموارد المالية الناتجة عن تصديره باعتباره المصدر الرئيسي لتمويل التنمية الاقتصادية، والأساس المعتمد في إعداد الميزانية العامة للدولة.

**1. مفهوم التنمية:**

إن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب، بل إنها عملية تمتد لأبعاد مختلفة حيث تتضمن إحداث تغييرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والإدارية وكذلك في العادات والتقاليد، هذه التغييرات تتطلب توفر شروط مسبقة لتحقيقها، ولعل أهم هذه الشروط توفر مصادر تمويل كافية وبيئة مهيأة للتنمية الاقتصادية. وللتنمية عدة تعاريف منها:

- التنمية الاقتصادية هي "العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء. (عجيمة وناصف، 2003، صفحة 76)

- التنمية الاقتصادية هي التوسع الاقتصادي المقصود والذي لا يمكن أن يحدث بدون تدخل الدولة، ويقتضي بالضرورة تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع، وعلى ذلك تصبح المقاييس الكمية غير كافية لقياس درجة التنمية، وينطبق هذا المفهوم على البلدان المتخلفة. (مصطفى وأحمد، 1999، صفحة 40)

- أما "كامل بكري" فينظر للتنمية الاقتصادية على أساس أنها "سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، فهي عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة. (بكري، 1988، صفحة 17)

- إن التنمية الاقتصادية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب، بل إنها تمتد لأبعاد مختلفة حيث تتضمن إحداث تغييرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والإدارية وكذلك في العادات والتقاليد، هذه التغييرات تتطلب توفر شروط مسبقة لتحقيقها، ولعل أهم هذه الشروط توفر مصادر تمويل كافية وبيئة مهيأة للتنمية الاقتصادية. (عبد الرحمان، 1982، الصفحات 16-17)

**2. دراسة تحليلية لقطاع النفط في الجزائر:**

تعتبر الجزائر من الدول المصدرة للنفط، وبالتالي فهي تتوفر على خصائص الدول المصدرة المتمثلة في الخصائص التالية:

- عزل صناعة النفط عن الاقتصاد الوطني، واقتصار أثره على العوائد النقدية التي تدفعها الشركات لحكومات تلك الدول.

- ضالة نصيبها من الربح النفطي مقارنة بما تحصل عليه الشركات من أرباح ونصيب الدول المستهلكة في ذلك الربح، ويرجع السبب إلى: تفاوت الخبرة والمعرفة؛ النقص الكبير في رؤوس الأموال المتخصصة الراغبة في المخاطرة؛ افتقار الدول المصدرة للنفط إلى الخبرة الفنية.

- ضالة نسبة ما تستوعبه صناعة النفط من الأيدي العاملة الوطنية، وذلك بسبب: اعتماد الشركات الأجنبية بدرجة كبيرة على الأيدي العاملة الأجنبية؛ التطور التكنولوجي السريع والتوسع في إدخال المكنة. (حسين، 2000، صفحة 86)

## 1.2. إمكانات الجزائر البترولية وتنافسيتها:

تتطلع الجزائر لكسب مكانة أساسية كدولة نفطية فاعلة، سواء ضمن الأوبك أو في إطار السوق العالمية، غير أن ذلك يتوقف على تملكه من إمكانات بترولية ومزايا تنفرد بها، تجعل الأطراف المتعاملين معها يطمئنون على استمرار العلاقات الاقتصادية ويقدرون المكاسب التي ستعود عليهم.

### 1.1.2. إمكانات الجزائر البترولية: تتمثل الإمكانيات النفطية للجزائر من حيث حجم

الاحتياطيات وحجم الإنتاج والتصدير من البترول في ما يلي:

- **الاحتياطي:** بالرغم من توفر الجزائر على احتياطي هام فإن إتباع سياسة الاستغلال الأمثل للاحتياطيات من المحروقات مرتبطة بمجهودات الاستكشاف، وذلك لتحقيق اكتشافات جديدة تضاف للاحتياطيات الموجودة، وقد أصبح هذا ممكنا في ظل وجود وتطور التقنيات التكنولوجية وتوفر فرص الشراكة مع الشركات العالمية.

من الجدول 01 نلاحظ تقريبا ثبات في احتياطيات النفط الخام في الجزائر في حدود 12.2 مليار برميل، أما متوسط الاحتياط الإجمالي لمنظمة الأوبك فقدّر بـ 1007 مليار برميل، ويمكن القول أن احتياط الجزائر ضعيفة ولا يمثل سوى 0.1% من الاحتياطي العالمي.

### جدول (1)

الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في دول العالم (مليار برميل)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	12.1	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
أوبك	701.4	701.1	701.3	701.3	706.2	704.9	703.4
أوبك	1007.6	1007.9	947.1	948.5	956.4	952.8	953.9
إجمالي العالم	1268.8	1283.8	1395.0	1220.9	1242.6	1247.9	1248.1

المصدر: (أوبك، التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية، مارس 2019، صفحة 8)

- الطاقة الإنتاجية والتصديرية: تعتمد الطاقة الإنتاجية لبلد ما على حجم الاحتياطات وجهود الاستكشاف المبذولة من أجل التوسع في حجم الاحتياطات، ولذلك فإن الجزائر فتحت قطاع الاستكشاف والإنتاج أمام الشركات الأجنبية لأسباب تكنولوجية واقتصادية وجيوسياسية، فأهم الأسباب من الناحية التكنولوجية هو تراجع إنتاجية الآبار البترولية ومهما كانت الحقول البترولية كبيرة فإنها تخضع لتراجع الإنتاجية، وللمحافظة على مستويات الإنتاج يتطلب ذلك استثمارات رأسمالية كبيرة، وتلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا هاما ومؤثرا في صناعة البترول، إذ تعتبر هذه الاستثمارات الركيزة الأساسية، وتبرز أهميتها في الأسباب التالية:
- ضعف المدخرات الوطنية، وعدم توافر رأس المال الوطني للقيام بهذه المهام؛
- ارتفاع المخاطرة وعدم التأكد من مردودية الاستثمارات أثناء مرحلة البحث والتنقيب؛
- احتياج صناعة البترول إلى مهارات فنية وبشرية عالية وخبرات متخصصة.

ومن خلال تحليل الجدول 02 لتطور متوسط الإنتاج اليومي من النفط الخام للجزائر نلاحظ تراجع في الإنتاج متراوح من 1.203 مليون برميل يوميا عام 2012 إلى 1.193 مليون برميل يوميا عام 2014، وإلى 0.993 مليون برميل يوميا عام 2017، ليصل إلى 0.970 مليون برميل ويعود هذا التراجع حسب المختصين إلى ضعف التكنولوجيا المستعملة في الإنتاج إضافة إلى غلاءها وعدم رسكلة الجزائر لقطاع المحروقات منذ مدة.

### جدول (2)

متوسط الإنتاج اليومي من النفط الخام في الجزائر (مليون برميل يوم)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الانتاج	1.203	1.203	1.193	1.157	1.020	0.993	0.970

المصدر: (أوابك، التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية، مارس 2019، صفحة 28) إن حصة الجزائر من الإنتاج العالمي ضعيفة وتكاد تكون معدومة، والجدول (3) يوضح أن حصتها ضعيفة مقارنة بأوابك، إذ تمثل 1.5% من اجمالي الدول المصدرة.

### جدول (3)

تطور نسبة إنتاج النفط الخام من اجمالي انتاج العالم (%)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	1.6	1.6	1.56	1.47	1.28	1.16	1.10
أوابك	30.6	29.1	28.5	29.1	29.5	27.2	27.0
أوبك	44.3	42.4	40.3	40.8	42.9	38.0	37.4

المصدر: (أوابك، التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية، مارس 2019، صفحة 30)

لقد كان لفتح الجزائر هذا القطاع للشراكة وتوفير الضمانات الكافية، مكنها من تحويل أرباحها دون قيود، مما دفع الشركات للاستثمار في الجزائر، حيث تدعمت علاقة الشراكة من خلال صدور القانون المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار، الذي جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي، فتقارير 2008 تؤكد أن الجزائر تحتل المركز الأول في شمال إفريقيا في مجال الطاقة والمصدر الثالث للغاز في العالم والمركز الرابع عشر في مجال البترول، وأن ذلك في تزايد من سنة لأخرى.

### 2.1.2. تنافسية المحروقات الجزائرية: إن قيمة أي منتج في ظل المنافسة ترتكز على:

الجودة، التكلفة، الأجل حيث تحمل المحروقات الجزائرية الميزات التالية:

- من حيث ميزة الموقع الجغرافي: ميزة الموقع الجغرافي وقربها من الأسواق الأوروبية يعطيها أفضلية كبيرة، لقرب موانئها من موانئ الاستقبال الأوروبية والأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا، وهذا ما يترتب عليه ما يسمى "بالفرق الناجم عن النقل" يجعل منتجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل، إن ميزة موقع الجزائر الجغرافي، بتواجدها في محيط شعاع دائرة أقصاه 2000 كلم بالنسبة لسوق الاستهلاك الأوروبية، أي في وضع أفضل بكثير من الدول المنافسة لها، كما أن ميناء أرزيو يبعد عن بعض مدن السواحل الأوروبية بين 1410 كلم عن (لوهافر) فرنسا و 1540 كلم بالنسبة لإنجلترا، أما بالنسبة للسوق الأمريكية فإن الجزائر تتفوق على غاز ونفط الشرق الأوسط والغاز الروسي في بلوغ السوق الأمريكية، حيث المسافة بين موانئها والسواحل الشرقية الأمريكية تتراوح بين 3300 و 4000 كلم، بينما تزيد هذه المسافة لباقي الدول بين 7000-8000 كلم لإيران و 5100 كلم لنيجيريا و 7200 كلم لإندونيسيا نحو الشواطئ الغربية الأمريكية، مما يجعلها تستفيد من فرق التكلفة ومدة التوصيل إلى مناطق الاستهلاك، ولم يكن الغاز الجزائري ليفرض نفسه بسهولة في السوق الأمريكية، فكان العقد الشهير المبرم مع شركة "البازو" الذي يهدف إلى تزويد الساحل الشرقي (و.م.أ) بالغاز، أما عن البترول الجزائري في السوق الأمريكية فلا يمكن أن ينافس المومنين التقليديين لأمريكا، خاصة المكسيك وفنزويلا والخليج العربي، ويعود ذلك أساسا إلى الكميات المتواضعة التي تنتجها مقارنة بالمنتجين الكبار. (قويدري، 2009، الصفحات 48-49)

- من حيث الجودة (نوعية البترول): إن بترول الجزائر المعروف بـ"صحاري بلند" يتضمن خصائص إيجابية من حيث خلوه من الكبريت ودرجة كثافته، حيث يمتاز بنوعية جيدة مقارنة بأنواع البترول المصدرة من قبل دول الأوبك والمشكلة لسلتها: قدرت كثافته 0.830 ، ويشمل على: 34% بنزين، 24% غاز، 32% وقود التدفئة، 8% زيت، 1% برفين، ويمتاز بأنه قليل

الشوائب ويعد من أفضل أنواع البترول إنتاجا للمشتقات الخفيفة، كما أنه أقل اشتمالا على الكبريت، كما أن أهم المنتجات المعروفة في الجزائر ومن أجود الأنواع، هي المكتفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي.

إن انخفاض تكاليف النقل، والنوعية تجعلان الجزائر ذات قدرات تنافسية كبيرة، إذ لا يمكن تغيير هاتين الميزتين، وهذا يعني أن الإقبال على المحروقات الجزائرية سيستمر أيضا لأسباب اقتصادية، هذه القوة التنافسية ستمكنها من تحسين مركزها التنافسي وتستفيد منها للحصول على عائدات مالية إضافية، والحصول على أرباح إضافية (الربح التفاضلي)؛ كما تجنبها تحمل أعباء مالية كبيرة في النقل والشحن، كل هذا يعطي للجزائر قوة تفاوضية في إبرام العقود ومراجعة الأسعار، ولذلك يمكن أن تطالب بشروط أفضل في الاتفاقيات المبرمة مع الدول المستهلكة. (الدوري، 1983، صفحة 12)

### ثانيا. علاقة موارد النفط بالتنمية في الجزائر:

تعتبر الجزائر دولة نفطية يرتبط اقتصادها بشكل مباشر بعائدات المحروقات، ونتيجة لذلك فقد حرصت أثناء الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط إلى اعتماد عدة برامج خلال الفترة 2001-2014 بهدف تفعيل القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية كالصناعة والزراعة والخدمات من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي حيث ركزت هذه البرامج على تعزيز التنمية البشرية من خلال ترقية المشاريع الاقتصادية الداعمة للعمليات الإنتاجية والخدمية.

#### 1. دور موارد النفط في تمويل التنمية في الجزائر:

اعتمدت الجزائر بداية الألفية بموازاة الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط سياسة مالية أو ميزانية توسعية تتمثل في صياغة وتنفيذ برامج استثمارات عمومية ضمن إطار سياسة الإقلاع الاقتصادي وتحفيز حركية الاستثمار والنمو من جديد، والتي تمثلت أساسا في ثلاث برامج رئيسية وهي: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو، وبرنامج توطيد النمو، وقد هدفت هذه البرامج بشكل أساسي إلى تحقيق الأهداف العامة الأساسية التالية:

- تنشيط الطلب الكلي؛
  - تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية لإعادة بعث النشاطات الاقتصادية، وتنمية الموارد البشرية؛
  - دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (جديدي، مارس 2013)
- هذه البرامج اعتمدت من أجل تدارك التأخر التنموي الكبير الذي سببته مختلف الأزمات منذ الثمانينات وكانت سببا مباشرا في حصول ركود شامل مس مختلف قطاعات الاقتصاد

الوطني حيث باشرت الحكومة الجزائرية في تطبيق برامج داعمة للنمو الاقتصادي من خلال تعزيز الإنفاق العام بهدف تحفيز النمو، وقد جاءت هذه البرامج عقب العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر نتيجة للأزمة الأمنية وما صاحبها من تدهور للاقتصاد الوطني وتردي الأوضاع الاجتماعية للمواطنين، فقد كان لزاما اعتماد سياسات وطرق استعجالية من أجل دعم النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الأفراد خصوصا مع عودة الاستقرار السياسي والأمني، والتحسن كبير في أسعار النفط في الأسواق الدولية منذ بداية الألفية.

## جدول (5)

سعر النفط الجزائري (صحاري بند) خلال الفترة 2012-2019

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
متوسط السعر (دولار/ برميل)	111.49	109.38	99.68	52.79	39.4	54.04	71.44	64.17

المصدر: (أوبك، النشرة الإحصائية السنوية لأوبك، 2019)

## 2. مساهمة قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري على مستوى الناتج المحلي الإجمالي:

ولدت الطبيعة الربعية للاقتصاد الجزائري علاقة طردية بين نمو مداخل القطاع ونمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث نلاحظ انخفاض الناتج خاصة: 2011-2015 بـ (11.11%) -) -) 3.06%)، بالموازاة مع حالة انكماش القطاع بـ (-10.27%) و(-3.47%) بسبب أزمة 2014، فانتعاش 2017، ويساهم قطاع النفط كما هو موضح في الجدول:

## جدول (6)

نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة	35.93	34.15	29.84	27.04	18.77	17.38	19.1

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2017)، (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018).

## جدول (7)

تطور معدل نمو الناتج المحلي وقطاع المحروقات في الجزائر

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة النمو %	الناتج المحلي الإجمالي دون المحروقات	نسبة النمو %	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة النمو %
2011	14588970	-	9346467	-	5242503	-
2012	16209598	11.11	10673216	14.20	5536382	5.61
2013	16647919	2.70	11679901	9.43	4968018	-10.27
2014	17228598	3.49	12570786	7.63	4657812	-6.24



-32.71	3134244	7.93	13567875	3.06 -	16702119	2015
-3.47	3025612	5.99	14381214	4.22	17406826	2016

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2017)

رغم مساهمة قطاع النفط في نمو الناتج المحلي خلال سنتي 2011 و2012، ورغم جميع البرامج الاقتصادية المتبناة منذ 2001 إلى 2019، فإن الاقتصاد الوطني مازال رهين تقلبات سوق الطاقة العالمي، وهو ما انعكس على معدل نمو الناتج المحلي وانخفاضه إلى أقل من 14.20% سنة 2012 إلى (7.63%) سنة 2014، ثم 5.99% في 2016، هذه التبعية ساهمت في ضعف نمو القطاعات الأخرى رغم ضخ الأموال والجهود المبذولة في سبيل تحسين ورفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، والجدول الموالي يوضح ذلك:

#### جدول (8)

تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الأخرى في الجزائر خلال الفترة 2011-2017

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الزراعة	معدل نمو القيمة المضافة الزراعة	الصناعة	معدل نمو الصناعات ذات القيمة المضافة
2011	14588970	1183216	8.11%	664195	4.55%
2012	16209598	1421693	8.77%	729515	4.50%
2013	16647919	1640006	9.85%	771787	4.64%
2014	17228598	1772202	10.29%	837717	4.86%
2015	16702119	1935113	11.59%	904604	5.42%
2016	17406826	2140305	12.30%	975716	5.61%
2017	18906600	2318900	12.30%	1037000	17%

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2017)، (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018).

#### ثالثا. الصدمة النفطية وانعكاساتها على تمويل التنمية في الجزائر:

بعد الأزمة المالية العالمية 2008، ثم الارتفاع الكبير لأسعار النفط الدولية لأكثر من 100 دولار للبرميل بداية الألفية دخلت الجزائر في استثمارات مالية ضخمة، ولكن سرعان ما انخفضت أسعار النفط لتصل إلى أقل من 40 دولار للبرميل، لتخلط الحسابات وتوقف العديد من المشاريع، لتعود حتمية التنويع الاقتصادي الجاد وضرورة الابتعاد عن الاعتماد على النفط لمواصلة تمويل التنمية.

#### 1. الصدمة النفطية الراهنة وأسبابها:

أدت آخر الصدمات النفطية 2014 بأسعار البترول إلى مستويات منخفضة، ويمكن تلخيص أهم بواعثها وأسبابها الرئيسية في النقاط التالية:

**1.1. التباطؤ المطرد في النمو العالمي:** أعتبر من أولى الأسباب التي أدت إلى انخفاض الطلب على النفط نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي في الدول المستوردة، والجدول التالي يوضح تطور معدلات النمو العالمي:

**جدول (9)**

**معدلات النمو العالمي للفترة (2013-2019)**

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النمو الاقتصادي للعالم	% 3.3	% 3.4	% 3.1	% 2.4	% 3.0	% 3.6	% 3.2

المصدر: (أوبك، التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية، مارس 2019، صفحة 10)

**2.1. وفرة العرض وتراجع الطلب:** سجلت (و.م.أ) تراجعاً ملحوظاً في الطلب لاعتمادها على البدائل مقابل تسجيل ارتفاع في إنتاجها للنفط الذي تطور من 2008 إلى 2014 بنسبة 70%، إضافة إلى ما يعادل 3 مليون برميل/اليوم من سوائل الغاز الطبيعي بسبب تزايد إنتاج النفط والغاز الصخري الذي بلغ 5 مليون برميل، أما الصين التي تستهلك ثلثي الإنتاج العالمي فقد شهدت مؤخراً انهياراً كبيراً في صادراتها واستثماراتها نتيجة تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية بسبب ارتفاع التكاليف وتزايد الأجور المحلية، وارتفاع مستوى العرض وإنتاج السعودية، والزيادة المتوقعة في صادرات إيران نتيجة رفع العقوبات عليها.

**3.1. السلوك الاستراتيجي لمنظمة الأوبك:** غيرت المنظمة استراتيجيتها للحفاظ على حصتها السوقية دون مراعاة الأسعار وهو ما فاجأ الجميع عند اتخاذ قرار زيادة الإنتاج رغم فائض العرض العالمي عكس ما قامت به عقب أزمة 2008 أين قامت بتخفيض الإنتاج.

**4.1. المخزون الاستراتيجي:** قدر المخزون التجاري النفطي في الدول الصناعية 2701 مليون برميل في ديسمبر 2014 ووصل إلى 3033 مليون برميل لشهر نوفمبر 2016، كما أن المخزون الاستراتيجي لدول منظمة التعاون والتنمية وجنوب إفريقيا والصين بلغ 1755 مليون برميل لشهر نوفمبر 2014 وارتفع إلى 1876 مليون برميل لنفس الشهر من 2016.

**5.1. الأسباب الجيوسياسية:** تضاعف الإنتاج النفطي من جوان 2014 ليصل إلى 900 ألف برميل/يوم، كما أن الصراع مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لم يؤثر في تدفقات النفط من العراق مما أدى إلى تلاشي تهديد تأثر العرض العالمي بهذه المخاطر.

**6.1. التوجه الطاقوي الجديد (النفط الصخري):** عرف إنتاج النفط الصخري قفزة نوعية خاصة في دول أمريكا الشمالية نتيجة استخدام تقنية الكسر الهيدروليكي، و عرف إنتاج (و.م.أ) ارتفاعاً محسوساً بـ 0.8% ليبلغ 5.7 مليون برميل/يوم في شهر ماي 2015.

**7.1. التطور التقني والتكنولوجي:** يعد استحداث وتطوير وسائل الصناعة النفطية من أهم الأسباب مؤثرة على موازين العرض والطلب للمواد الطاقوية خاصة في مجال التنقيب.

## 2. انعكاسات الأزمة البترولية الحالية على الاقتصاد الجزائري:

أثرت الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري لاعتماده على النفط كمصدر وحيد لتمويل التنمية، حيث انخفض السعر من 112.92 دولار إلى 40 دولار عام 2016، في ظل لا منطقية السوق النفطي الذي لا تحركه آليات العرض والطلب، وتظهر انعكاسات الأزمة على الاقتصاد الجزائري في تحليل المؤشرات التالية:

**1.2. الموازين الاقتصادية:** تصنف الجزائر كدولة نفطية تعتمد على الموارد المتأينة من صناعة النفط في ضبط وإعداد ميزانية الدولة باعتماد السعر المرجعي للنفط في الأسواق الدولية، فأبرز ما خلفته أزمة 2014 نقل الموازين الاقتصادية من الفائض إلى العجز، كما هو موضح في المؤشرات التالية:

### جدول (10)

تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2012-2019 (مليار/دولار)

السنوات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج قطاع المحروقات
2012	20.167	71.738	51.571	70.583	1.153
2013	9.88	64.867	54.987	63.816	1.051
2014	0.459	60.129	59.67	58.462	1.667
2015	10.08-	34.565	52.649	33.081	1.485
2016	17.06-	29.311	49.437	27.918	1.393
2017	11.19-	34.76	45.95	32.86	1.89
2018	4.53-	41.79	41.91	38.87	1.02
2019	6.11-	35.82	41.79	33.24	2.58

المصدر: (بنك الجزائر، 2020)، (الجمارك الجزائرية، 2020)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الميزان التجاري سجل فائضا بـ 20 مليار دولار سنة 2012 وانخفض إلى حوالي 1 مليار سنة 2014، ثم وصل إلى حالة العجز سنة 2015 بـ 18 مليار دولار في 2015، كما تمثل صادرات المحروقات جزءا معتبرا من حجم الصادرات الإجمالي، حيث تراوحت بين 95% و98% خلال 2012 إلى 2019، مما يعني سيطرة صادرات المحروقات وضعف الصادرات الأخر، وتعتبر سيطرة الصادرات النفطية في هيكل الصادرات الإجمالية سببا لحالة عجز الميزان التجاري، حيث تشهد قيمة الصادرات انخفاضا متواصلا لارتباطها بأسعار النفط في الأسواق الدولية، وقد انعكس ذلك جلياً على وضع ميزان المدفوعات الذي شهد عجزا بقيمة 28 مليار دولار عام 2015 بحسب معطيات بنك الجزائر، إضافة إلى انخفاض قيمة حساب رأس المال من 3.4 مليار دولار في 2014 إلى (-0.06) في 2015،

وذلك بسبب الأزمة النفطية ، كما نلاحظ تواصل العجز في الميزان التجاري لسنوات 2017، 2018، 2019.

**2.2. التضخم وسعر الصرف:** امتدت آثار الأزمة النفطية 2014 إلى الوضع النقدي، حيث شهدت معدلات التضخم وسعر الصرف ارتفاعاً كبيراً في 2015. ويمثل التضخم أبرز المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، بالنظر لما سببه تراجع العوائد النفطية، ومحاولة الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، فالسياسة المالية التوسعية التي تبنتها الجزائر منذ 2011 ساهمت في زيادة الكتلة النقدية وتوجيه المعروض النقدي نحو الاستثمارات غير المدرة للدخل، والتوسع في رفع الأجور، وهو ما تسبب في تزايد الطلب المحلي والدفع نحو الارتفاع في المستوى العام للأسعار، ما ساهم في زيادة التضخم، وبمقابل ذلك فإن تبني السياسة الانكماشية منذ 2015 أدى إلى انتقال معدل التضخم من 2.92% عام 2014 إلى 6.4% عام 2016، ثم ينخفض إلى 5.6% سنة 2017 لانتعاش أسعار المحروقات، ثم يعاود الإرتفاع إلى 7% نهاية 2018 بسبب لجوء الجزائر إلى عملية التمويل التضخمي في بدايات 2018.

### جدول (11)

معدل التضخم وسعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2011-2016

متوسط سعر الصرف السنوي لـ 1 أورو	متوسط سعر الصرف السنوي لـ 1 دولار	معدل التضخم %	-
95.48	77.52	8.9	2012
101.6	79.38	3.25	2013
102.78	80.56	2.92	2014
107.46	100.44	4.78	2015
116.34	109.44	6.4	2016
125.32	110.96	5.9	2017
137.69	116.62	4.3	2018
134.8	118	2	2019

المصدر: (بنك الجزائر، 2020)

**3.2. البطالة:** شهدت معدلات البطالة في الجزائر تطورا، والجدول التالي يوضح ذلك:

## جدول (12)

## تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2011-2017

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة %	10	11	9.8	10.6	11	11.2	11.7

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2017)، (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018). وفقاً لمعطيات الجدول فإن انهيار أسعار البترول أثر على الجانب الاجتماعي وتحديداً معدلات البطالة، بسبب التأثير الكبير على سياسات التشغيل لمختلف الأجهزة والمؤسسات المسؤولة عن ذلك، كما كان للأزمة النفطية دور كبير في تجميد العديد من المشاريع بسبب شح السيولة الناتجة عن انخفاض عوائد النفط.

**4.2. الميزانية العامة:** قد سجلت خسائر كبيرة في أرصدها المالية بالنظر للعجز المسجل سنة 2014 والمقدر بـ 17.1 مليار دولار والذي تضاعف تقريبا سنة 2015 ليصل إلى (-28) مليار دولار نتيجة الارتفاع الحاصل في نفقات التسيير والتجهيز والتي خفضت سنة 2016 بنسبة 15.66% و 21.66% على التوالي، وهو ما أدى إلى تراجع العجز في الميزانية إلى (-22.37) مليار دولار ليصل إلى (-16.9) مليار دولار سنة 2017، حيث تم اتخاذ تدابير حازمة في الموازنة العامة عام 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف وتحقيق وفورات مالية، فوجد نفقات الميزانية انخفضت عام 2016 بـ 8.8% مقارنة بـ 2015، كما إنخفض تقدير ميزانية التجهيز 16%، وشملت تدابير التشفير الإلغاء التدريجي للنفقات غير المنتجة بتخفيض الاستثمار العمومي كتجميد بعض المشاريع وتقليص الواردات، وفرض رخص الاستيراد وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد 60 سنة، وتقليص أو إلغاء الدعم لعدد من أنشطة الرعاية الاجتماعية والصحية والزيادة في الفواتير كما جاء به قانون المالية التكميلي لـ 2016، أما في جانب الإيرادات تم رفع بعض الضرائب والرسوم، حيث مكن ترشيد الإنفاق في 2016 من تحقيق استقرار ميزانية التسيير وتقليص ميزانية التجهيز، وإحراز تقدم خارج المحروقات بـ 3.7% واستقرار التضخم عند معدل 4% ويبقى دعم القدرة الشرائية مستمر، كما تم اللجوء سنة 2017 اللجوء إلى آلية التمويل غير التقليدي لتغطية عجز الميزانية، الذي سجل عجز بـ 1247.1 مليار دينار، ثم 2107 مليار دج سنة 2018 لينخفض إلى 1049 مليار دج سنة 2019.

## جدول (12)

تغيرات إجمالي الإيرادات والنفقات ورصيد الميزانية للفترة (2012-2019)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإيرادات	3804	3895.3	3927.7	4552.5	4712.3	5635.5	6521	6507.9
النفقات	7058.1	6024.1	6995.7	7656.3	6746.4	6883.2	8628	8557
رصيد الميزانية	-	-	-	-	-	-	-	-
	3254.1	2128.8	3038.2	3103.7	2034.1	1247.1	2107.0	1049.0

المصدر: (وزارة المالية، 2019)

## 3. الإجراءات المتخذة لمواجهة الصدمة النفطية:

لمواجهة هذه الصدمة اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات من أجل ضبط الأوضاع المالية ومواصلة دعم النمو وتمويل التنمية الاقتصادية تمثلت في التدابير التالية:

**3.1. إستغلال الفوائض المالية لصندوق ضبط الموارد:** أولى الخطوات التي تم القيام بها، استخدام الفوائض في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الموارد للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو وهذا سنة 2015، ثم جاءت المادة 115 في قانون المالية 2017 لكسر عتبة 740 مليار دج المتعلقة بصندوق ضبط الموارد الذي برر تأسيسه بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 على أنه آلية للادخار العمومي يضمن حقوق الأجيال المستقبلية في الربح، وتم تعديل هذه المادة بموجب أحكام المادة 66 من قانون المالية 2004 والمادة 25 من القانون التكميلي لسنة 2006 ليسمح بتخفيض المديونية العمومية وتمويل العجز دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج.

**3.2. تخفيض قيمة العملة الوطنية:** سمحت الجزائر بتخفيض قيمة العملة، كإجراء لرفع من حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار عند تحويلها للدينار، وذلك بـ 25% مقابل الدولار و6.7% مقابل اليورو.

**3.3. تشجيع الاستثمار والسعي نحو خلق تنوع استثماري:** في ظل تراجع أسعار ومردودية المحروقات، توجهت الدولة نحو بناء اقتصاد قائم على التنوع الذي يفضله لا تزال تحقق نموا سنويا في حدود 4%، وتعمل على تشجيع الاستثمار من خلال تقديم التسهيلات وتبسيط الإجراءات ودراسة القوانين المتعلقة بالمجال وضبطها وإعادة صياغتها بما يخدم الاقتصاد، كما تتجه حاليا إلى تشجيع الإنتاج لمختلف المواد من أجل تخفيض فاتورة الإستيراد إلى 30 مليار دولار خلال 2017 بعدما كانت 66 مليار دولار سنة 2016، وذلك بالتركيز على الاسمنت والمنتجات الكهرومنزلية والحديد الذي يعد في مقدمة أولوياتها (انطلاق مصنع

بلارة بجيجل)، كما استمرت في منح القروض الموجهة للاقتصاد الوطني والتي سنتقل من 9100 مليار دج في 2016 إلى 11400 مليار دج في 2017.

**4.3. دعم المساعي الدولية لإعادة توازن السوق وحتمية زيادة الإنتاج الطاقوي:** من أجل معالجة الوضع الذي آلت إليه الأوضاع الاقتصادية للدول المصدرة للبتترول وإعادة التوازن شهدت الجزائر حدثا دوليا بارزا تمثل في اجتماع الدول المنتجة للنفط أين نجحت بفضل دبلوماسيتها في الوصول إلى اتفاق لتقليص الإنتاج وضمان حفظ الأسعار، ما سمح بوصولها إلى 60 دولار للبرميل في 2018، وهو الذي تمت المصادقة عليه في اجتماع فيينا، كما تقوم سوناطراك بالاستكشاف وزيادة الطاقة كاستراتيجية لمسايرة الأوضاع الراهنة، وفي هذا إطار يرتقب أن يتم انجاز 290 بئر، بالرغم من تأثيرات الصدمة المالية بتراجع إيرادات الصادرات البترولية وضغط متطلبات تمويل الاقتصاد فإنها مصممة على مواصلة برامجها للاستثمار بمعدل 9 مليار دولار سنويا لمشاريع ذات جدوى إلى غاية 2021، وبأشرت تفعيل مسار إعادة مواردها بالخارج بهدف تعزيز التوازنات المالية.

### الخاتمة:

تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع النفط جعل من السياسات التنموية تعتمد كليا على المداخل والموارد الناتجة عن تصديره، فموارد قطاع النفط تمثل المورد الرئيسي لتمويل التنمية الاقتصادية والمحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري، وفي ظل عدم استقرار أسعار النفط فإن الجزائر ستواجه تحديات هامة ما لم تسارع في إعادة نسيجها الاقتصادي، باعتبار أن إيرادات قطاع النفط تتميز بالتذبذب كونها رهينة لتقلبات أسعاره في السوق الدولية، فيجب عليها توفير اعتماد سياسيات ونماذج اقتصادية جديدة للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، كما تبرز حتمية التنوع الاقتصادي لإيجاد بدائل لتمويل التنمية الاقتصادية، فمستقبل التنمية في الجزائر رهين بمدى قدرتها على صناعة خيارات مكلمة لموارد قطاع النفط، وإيجاد بديل قطاعي بدعم القطاعات المنتجة للثروة من فلاحية وسياحة، إضافة لتفعيل القطاع الصناعي، وتدعيم التنمية المحلية وتحسين مردودية الجباية المحلية.

ومن التوصيات التي يمكن اقتراحها في هذا المجال ما يلي:

- تطوير وتنمية القطاع السياحي من خلال بناء الهياكل السياحية وتكوين المورد البشري؛
- حماية المراكز السياحية والطبيعية والبيئية مع التأكيد على الخطط السياحية الطويلة؛
- مواصلة الدعم لقطاع الفلاحة وتطوير الاستثمار الفلاحي؛

- الاهتمام باستراتيجية التصنيع بالاعتماد على القطاعات التي لها مردودية انتاجية ومالية، وخاصة تشجيع سياسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لجلب التكنولوجيا وزيادة الإنتاج؛
- تحديث وإصلاح النظام المصرفي لأنه محور تمويل التنمية للقطاعات المنتجة للثروة؛
- اعادة النظر في سياسة التنمية والتمويل المحلي؛
- خلق مناطق نشاطات صناعية محلية وتفعيل الجباية المحلية.

### قائمة المراجع:

#### المراجع العربية:

- أسامة عبد الرحمان. (1982). *البيروقراطية النفطية ومعظلة التنمية*. (سلسلة عالم المعرفة- العدد57). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون.
- الجمارك الجزائرية. (2017). تم الاسترداد من <http://www.douane.gov.dz/?lang=ar>
- الديوان الوطني للإحصائيات. (1917). تم الاسترداد من <http://www.ons.dz/IMG/Comptes%20nationaux%203T-2017.pdf>
- أوبك. (مارس 2019). *التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية*. الكويت: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول.
- بنك الجزائر. (جويلية 2018). *التقرير السنوي 2017 حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*. أوبك. (2016). *النشرة الإحصائية السنوية لأوبك*.
- بنك الجزائر. (2020). تم الاسترداد من <https://www.bank-of-algeria.dz>
- حافظ برجاس، محمد المجذوب. (2000). *الصراع الدولي على النفط العربي، ط1*. لبنان: بيسان للنشر والتوزيع الاعلامي.
- عبد الله حسين. (2000). *مستقبل النفط العربي*. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- قوشيح بوجمعة قويدري. (2009). *انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر*، رسالة ماجستير. الشلف: جامعة الشلف.
- كامل بكري. (1988). *التنمية الاقتصادية*. بيروت: الدار الجامعية.
- عجيمة محمد عبد العزيز؛ ايمان ناصف. (2003). *التنمية الاقتصادية: دراسة نظرية وتطبيقية*. مصر: كلية التجارة، قسم الاقتصاد جامعة الإسكندرية.
- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد. (1999). *النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية*. مصر: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية.
- مصطفى بودرامه. (2008). *التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر*، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. سطيف: جامعة سطيف: 08/07/2008.
- محمد أحمد الدوري. (1983). *محاضرات في الاقتصاد البترولي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- وزارة المالية. (2019). تم الاسترداد من <http://www.mf.gov.dz>



جديدي روضة. (مارس 2013)، أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، الجزائر: 11-12 مارس 2013.

#### المراجع العربية باللغة الإنجليزية:

- Abdel-Rahman. (1982). **Oil bureaucracy and the development dilemma**. Knowledge World Magazine, Kuwait: The National Council for Culture and Arts.
  - Kamel Bakri. (1988). **Economic Development**. Beirut: University House.
  - Jadidi Rawda. (March 2013). The impact of economic recovery policy programs on the flow of foreign direct investment, Paper presented at **International Conference on: Evaluating the effects of public investment programs and their implications for employment, investment and economic growth during the period 2001-2014**, University of Setif 1, Algeria: 11-12 March 2013.
  - Al-Barjas Hafiz. (2000), **The International Conflict over Arab Oil**, First Edition, Lebanon: Bessan.
  - Hussein Abdullah. (2000). **the Future of Arab Oil**, Lebanon: Center for Arab Unity Studies.
  - Quwedri Kouchih Boujemaa. (2009), Implications of Oil Price Fluctuations for Macroeconomic Balances in Algeria, Master's Note, University of Chlef, Chlef: University of Chlef.
  - Al-Douri Muhammad Ahmad. (1983), Lectures on Petroleum Economics Algeria: University Press Office.
  - Ajamiyya Muhammad Abdul Aziz; Al-Laithi Muhammad Ali, Economic Development: Its Concept, Theories, and Policies.
  - Muhammad Ajima; Iman Nasif. (2003). **Economic development: a theoretical and practical study**. Egypt.
  - Muhammad Medhat Mustafa, Suheir Abdul-Zahir Ahmed. (1999). Mathematical models for planning and economic development. Egypt: El-Radhaa Technical Library and Press.
  - Muhammad Medhat Mustafa, Suheir Abdul-Zahir Ahmed. (1999). Mathematical models for planning and economic development. Egypt: El-Radhaa Technical Library and Press.
- Mustafa Bodrama. (2008). Challenges facing the future of oil in Algeria, a research paper presented to the International Scientific Conference on Sustainable Development and the efficient use of available resources. Setif: University of Setif: 08/08 April 2008.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال:

غزال، م. (2020). تأثير تراجع موارد المحروقات على التنمية في الجزائر، *مجلة دراسات العدد الاقتصادي*، 11 (2). ص.287-304.

Ghezal, Meftah. (2020). The impact of the decline of fuel resources on development in Algeria Period 2012/2016, *Dirassat Journal Economic Issue*, 11(2). pp.287-304.